فإذا لم يتحقق هذا المستوى للإدراك العقلي حكم النقادُ بفساد الدلالة ، ومن ذلك قول هذيل الأشجعي :

فَما بَرِحَتْ تومي إلَيَّ بِطَرْفها وَتومِضُ أحْيانًا إذا خَصْمُها غَفَلْ

لأن تومي بطرفها وتومض في معنى واحد .

ومنه قول الشاعر :

أبادر إهلاك مستهلك لمالي أوْ عبث العابِث

فإنه فاسدٌ لدخول أحد القسمين في الآخر ، فعبث العابث داخل في استهلاك المستهلِك [1].

ويحترز ابن الأثير هنا مما يذهب إليه المتكلِّمون لاقتضائه أشياء مستحيلة، كقولهم :

(الجواهر لا تخلو إما أن تكون مجتمِعَة أو مفتَرِقة ، أولا مجتمعة ولا مفترقة ، أو مجتمعة ومفترقة ، أو بعضها مجتمعة وبعضها مفترقة) فالقسمة صحيحة من حيث العقل ؛ لاستيفاء الأقسام جميعها ، وإن كان من جملتها ما يستحيل وجوده [2]. وأساسُ هذا الاحتراز هو الحرص على عَقلانية الدلالة من جهة ، ومطابقتها للواقع المدْرَك من جهة أخرى؛ ولذا فإنه يتجه بالتقسيم إلى ما يقتضيه المعنى مما يمكن وجوده ، ومن غير ترك قسم واحد منه ، بحيث يكون كل قسم قائمًا بنفسه لا يشاركه غيره ، وقد تدخل (الأداة) في مثل هذا التركيب لبيان إمكانية الاحتمالات العقلية ، مثل (إما)

---

(١) ابن سنان : سر الفصاحة ، ص ٢٢٨ ، وقدامة بن جعفر : نقد الشعر ، ص ١٩٩ وما بعدها .

(٢) ابن الأثير : المثل السائر ، ج ٣ ، ص ١٦٦ .